العدد 138 - 31 أغسطس 2021

الحرية لجميع المعتقلين

الاشتراكي
نشرة غير دورية تصدرها حركة الاشتراكيين الثوريين

* صورة الغلاف لجنود أمريكيين ينسحبون من أفغانستان - أغسطس 2021

تونس في مفترق طرق.. إلغاء الديمقراطية ليس حلًا



أثارت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد، بإقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان وحظر التجوال، نقاشات وجدالاتٍ مُطوَّلة في أرجاء المنطقة والعالم، لا سيما في مصر، التي شهدت منذ ثمانية أعوام انقلابًا رسَّخَ أركان ديكتاتورية عسكرية لا تزال قائمة إلى اليوم.

لعل أبرز تلك النقاشات الدائرة حول تونس هي تلك المتعلِّقة بصلاحية الرئيس دستوريًا لاتِّخاذ مثل هذه القرارات. الكثير من الليبراليين واليساريين في مصر يفرِّغون النقاش من السياسة وعلاقات السلطة والطبقات والأزمة في تونس، ليحصرونه في الإطار الدستوري -رغم أهمية هذا النقاش في حدِّ ذاته. يجادلون بأنه طالما أن المادة 80 من الدستور التونسي تمنح الرئيس صلاحية اتِّخاذ مثل هذه القرارات، فلا يمكن اعتبار ذلك محاولة انقلاب على الديمقراطية. هكذا يصرف الكثيرون أنظارهم عن المضمون السياسي لهذه القرارات التي تمنح الرئيس الفرد سلطاتٍ ديكتاتورية، ويأخذون في البحث في الجانب الإجرائي الصرف. وقبل كلِّ شيء، إذا كانت هناك مادة تركِّز السلطات في يد الرئيس، فكيف يمكن وصف هذه المادة بأنها داعمة للحقوق الديمقراطية؟

جدالٌ آخر يدور حول دور الجيش في هذه الإجراءات. يجادل كثيرون أيضًا بأن ما حدث ليس بداية انقلاب، لأن الانقلابات عادةً ما يبرز فيها دورٌ حاسمٌ للجيش -كما حدث في مصر 2013 مثلًا. لكن قيس سعيد كان من المستحيل أن يتَّخذ هذه القرارات دون ضمانٍ أكيد لدعم الجيش والأجهزة الأمنية لها. كيف إذًا كان من الممكن أن توضع هذه القرارات موضع التنفيذ إن لم تكن مدعومةً بقوةٍ تفرضها على الأرض؟ كان الجيش حاضرًا في المشهد بوضوح، وبالتزامن مع قرارات الرئيس كانت قواته تطوِّق مبنى البرلمان.

المشكلة الأبرز في مثل هذه الجدالات وغيرها هي أنها مدفوعةٌ بالحماس للتخلُّص من حزب النهضة الإسلامي، ليس بالنضال الجماهيري الذي يتحدَّى أولئك القابعين في السلطة، بمن فيهم قيس سعيد، والطبقة المستفيدة من السياسات الاقتصادية التي يعاني منها التونسيون، ولكن من خلال الإجهاز على آخر ما تبقَّى من المكتسبات الديمقراطية للثورة التونسية. مشكلة هذه الجدالات أنها، من أجل رغبتها في التخلُّص من الإسلاميين في البرلمان، لا مانع لديها من العودة إلى سلطةٍ مُطلَقة في يد الرئيس وغلق باب الديمقراطية من الأساس، مع افتراض أن هذه الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيد ستكون الأخيرة من نوعها، ومن بعدها سيفرش الطريق بالورود للقوى العلمانية!

كانت هذه الفكرة سائدةً أيضًا في مصر قبل وبعد انقلاب يوليو 2013، أن تسمح القوى المدنية العلمانية بانتهاك الديمقراطية من خلال انقلابٍ عليها، في انتظار سراب الديمقراطية والتنوير من جعبة الديكتاتور! ما حدث معلومٌ للجميع، بدأ النظام بالإخوان فقط كبدايةٍ لحملات قمعٍ غير مسبوقة من أجل إخلاء الساحة من أيِّ معارضة تُذكَر. وهذه تجربةٌ نأمل ألا تتكرَّر مثيلتها في تونس.

لقد عانى الشعب التونسي الأمرَّين خلال السنوات السابقة. بلغت البطالة 17.4% في الربع الأخير من العام الماضي، وارتفع الدين العام لأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتبع السلطات سياسةً اقتصادية تستند إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والرضوخ الأعمى لشروطه، ما يزيد من عبء الحياة على التونسيين. هذا بخلاف الآثار المدمِّرة والفشل في احتواء جائحة كورونا ذات الآثار الكارثية. وسياسات حزب النهضة، وفشله، وفساده، وانتهازيته، ومساوماته مع رجال النظام القديم، دفعت للوصول إلى هذه الأوضاع المزرية.

لكن محاولة الانقلاب على الديمقراطية ليس حلًا لهذه المشكلات، بل دافعًا أساسيًا لتعميقها إذا تواصل الهجوم على المساحات الديمقراطية التي يمكن استخدامها لمعارضة هذه السياسات. لا يتبنَّى قيس سعيد سياسةً اقتصادية مختلفة على الإطلاق، وتلك السياسة جاءت بإشرافٍ ومباركةٍ من أجهزة الدولة، والآن يقدِّمون البرلمان كبش فداءٍ للأزمة ليوجِّه الشعب غضبه تجاهه هو فقط، وتجاه الانتخابات، وتجاه الديمقراطية برمتها.

من غير الواضح بعد ما إذا كان قيس سعيد، الذي أعلن منذ انتخابه في 2019 أنه ليس من محبي نظام السياسة الحزبية، سيستكمل إجراءاته وقراراته للهجوم على المزيد من المكتسبات الديمقراطية، مثل حقوق التنظيم النقابي، ومنع التظاهر والاعتصام وحرية التعبير والنشاط الحزبي. لكن المعركة لم تُحسَم بعد، ولا تزال هناك الكثير من المساحات التي قد تسمح ببناء بديل جذري يتفوَّق حتى على نفوذ حزب النهضة نفسه.

لكن مواقف القوى اليسارية والعلمانية التونسية جاءت في أغلبها إما مؤيِّدة وإما محايدة تدعو إلى "التمسُّك بالشرعية الدستورية"، مثلما جاء في بيان الاتحاد العام التونسي للشغل مثلًا، دون معارضة واضحة وقوية، باستثناء حزب العمال الشيوعي، الذي ندَّد بمحاولة الانقلاب لكن دون اتِّخاذ موقف عملي على الأرض.

إن الصمت على هذه الإجراءات التي تنقلب على المكتسبات الديمقراطية يعني إتاحة الطريق أمام المزيد من ضرب الساحة السياسية في تونس، ويعني أنه ربما في المستقبل يحين دور الإعلام والأحزاب، وربما أيضًا النقابات، وغيرها. لكن الأسوأ من ذلك هو أن غياب أو صمت أو تخاذل اليسار قد يخلي الساحة أمام القوى الإسلامية، وعلى رأسها حركة النهضة، في المعركة الديمقراطية، دون أن يقدِّم بديلًا حقيقيًا وملموسًا يبني جسرًا بين النضال من أجل الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية والنضال من أجل المطالبات الاقتصادية والاجتماعية التي يتوق لها الشعب التونسي.

الاشتراكيون الثوريون

صوت التيار الاشتراكي الثوري في مصر

أسس الاشتراكية التي نتبناها

النظام الرأسمالي مبني على الاستغلال ثروة الرأسماليين مصدرها عرق العمال، والفقر مصدره سيطرة النظام القائم على أولوية الأرباح على البشر.

إصلاح الرأسمالية مستحيل

الليبرالية الجديدة قضت على إمكانية الإصلاح الجزئي، والرأسمالية المعاصرة المأزومة لا تقدم إصلاحات بل ترفع معدلات النهب.

الثورة الجماهيرية ضرورية

التغيير المنشود لا يمكن أن يتم بيد أقلية، بل بالنضال الجماهيري الجماعي الديمقراطي.

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة

الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة المظلومين إلى النصر هي الطبقة العاملة، التي تضم كل العاملين بأجر الخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال.

الدولة العمالية هي الهدف

الدولة التي نرتضيها دولة لا يحكمها الرأسماليون أو ممثلوهم، وإنما دولة يقرر فيها الكادحون، من خلال مجالسهم القاعدية المنتخبة، مصيرهم ومستقبلهم.

الثورة تحرر كل المضطهدين

الثورة العمالية تحرير شامل من الاضطهاد القومي والعرقي والديني والجنسي.

لا توجد اشتراكية في بلد واحد

النظام الرأسمالي سلسلة واحدة لابد من تحطيمها كلها، والأممية الثورية هي الرد على مخططات مجالس إدارة العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية.

الحزب العمالي ضروري

تحتاج المعركة ضد الظلم إلى توحيد الطبقة العاملة في حزب ثوري يقودها إلى النصر.

«أكسجين».. محاولات التوثيق تنتهي بالاعتقال والتنكيل

بقلم: علاء صابر

محمد أكسجين، مدون فيديو، له قناة على يوتيوب يتجاوز متابعيها الـ200 ألف، كان مهتمًا بتغطية القضايا الاجتماعية والحديث هنا من خلال القناة.

حاول إبراز القضايا التي تشغل الناس واستعراض أزماتهم، مستخدمًا قناته كمنبرٍ للفقراء والمهمشين. ولكن كما هو معتاد في السجن الكبير الذي نعيش فيه، تنتهي أي محاولات للتعبير عن الرأي أو الحديث الإعلامي بخلاف ما يتناوله إعلام الدولة بالاعتقال.

تخرَّج محمد إبراهيم محمد رضوان، وشهرته "أكسجين"، في الجامعة العمالية، وكان يقوم بتصوير الأحداث بكاميرته وتوثيقها. وبعد جمعه لمواد إعلامية كثيرة قام بإنشاء مدونة وقناة على يوتيوب، ينشر عليها كل ما يقوم بتصويره. كان أكسجين شغوفًا بالتصوير وتوثيق الوقائع والأحداث بالصوت والصورة، كان يحلم بعمل صحفي حر، لكن ذلك لم يكن يهوى السلطات فقامت بالقبض عليه مرات عدة بسبب قناته "أكسجين مصر".

تمكَّن من إجراء بعض اللقاءات مع شخصيات عامة كالأديب علاء



الأسواني، والسفير معصوم مرزوق، والسياسي الدكتور ممدوح حمزة، والمحامي الحقوقي جمال عيد، والعديد من الشخصيات العامة الأخرى.

تحدَّث محمد، الصحفي وصاحب مدونة "أكسجين مصر"، عن قضايا عديدة، مثل التعذيب في السجون، والاختفاء القسري، والانتهاكات الانتخابية، وغيرها الكثير من القضايا.

ذكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، يوم الأحد الماضي، أن محمد أكسجين حاول الانتحار في محبسه بسبب ما يتعرض له من تنكيل وانتهاكات، وأُنقِذَت حياته في اللحظات الأخيرة.

وأضافت الشبكة في بيانها أن أكسجين يتعرض في محبسه لتنكيل وتعسف، أفضى به إلى حالة من اليأس الشديد دفعته للإقدام على الانتحار داخل محبسه في سجن طرة شديد الحراسة 2، إذ حرمت إدارة السجن أهله من زيارته على مدار 15 شهرًا، منذ فبراير 2020، وهو المنع الذي لا يزال مستمرًا حتى الآن.

وترفض إدارة السجن أن تقوم أسرته بإيداع مبالغ مالية لحسابه فيما يعرف بالكنتين. وعلاوة على ذلك، لا يعلم أحدٌ من أهله أو محاميه أية معلومات عن وصول الأطعمة والمستلزمات الشخصية له عند تسليمها للحرس المتواجد على بوابة السجن.

كان أكسجين قد أُلقِيَ القبض عليه أثناء تواجده في ديوان قسم شرطة البساتين لتنفيذ التدابير الاحترازية على ذمة القضية 621 لسنة 2018 حصر تحقيق أمن الدولة. وظهر مساء يوم 8 أكتوبر 2019 في نيابة أمن الدولة متهمًا بمشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها ونشر أخبار وبيانات كاذبة في القضية رقم 1356 لسنة 2019 حصر تحقيق، واستمر حبسه الاحتياطي حتى يوم 3 نوفمبر 2020، حيث قررت محكمة إخلاء سبيله بتدابير احترازية ولم تنفذ الأجهزة الأمنية القرار، إمعانًا في التنكيل بمحمد أكسجين، ليظهر من جديد في نيابة أمن الدولة العليا متهمًا مرة ثالثة بالاتهام نفسه بالانضمام لجماعة إرهابية على ذمة القضية 855 لسنة 2020.

«موكا».. تنكيل النظام بالمعتقلين بالتدوير وغرف التأديب

بقلم: علاء صابر

عبد الرحمن طارق، الشهير بـ"موكا"، العضو السابق في حركة المعارضة البارزة شباب 6 أبريل، أعلن في بداية شهر ديسمبر الماضي إضرابه عن الطعام أثناء احتجازه في قسم عابدين بعد ضمه على ذمة القضية رقم 1056 لسنة 2020 بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية ودعم وتمويل الإرهاب.. وبدأت معاناته مع التدوير في العديد من القضايا.

دائرة التدوير المفرغة

عقب اعتقاله في سبتمبر 2019، وأثناء قضائه فترة التدابير الاحترازية تنفيذًا للحكم الصادر ضده في قضية أحداث مجلس الشورى، اختفى وقتها من محيط قسم قصر النيل، وظهر على ذمة القضية 1331 لسنة 2019، وبدأت عملية تدويره من قضية لأخرى، بالطريقة نفسها حيث يُخلى سبيله ثم يُخفى تمامًا ليظهر على ذمة قضية جديدة.

حصل على إخلاء سبيل في 10 مارس



الماضي، بتدابير احترازية في القضية 1331 لسنة 2019 لكن القرار لم يُنفَّذ، وظل محبوسًا لأكثر من شهر، ليتم تدويره للمرة الثانية على ذمة القضية رقم 558 لسنة 2020.

قبل إتمامه عامًا في الحبس الاحتياطي، حصل على إخلاء سبيل، لكن هذه المرة أيضًا لم يُنفَّذ القرار، ويتعرَّض للاختفاء القسري، لينتهي الأمر بظهوره على ذمة القضية الأخيرة رقم 1056 لسنة 2020.

محاولة الانتحار للتخلص من التعنت ولعنة التدوير

قالت شقيقته، سارة طارق، إن عبد الرحمن حاول الانتحار في محبسه، وأُنقِذَ ونُقِلَ إلى مستشفى السجن، وذلك بعد وضعه في التأديب الانفرادي. وأفادت بأن المشكلة بدأت عندما حاولت إدخال شاحن راديو لشقيقها، لكن الضابط اعتبر ذلك محاولة إدخال شاحن للهاتف المحمول للتشابه الكبير بينهما، فقرر إلغاء الزيارة وإيداعه التأديب.

وأضافت: "عرفت بعدها أن موكا دخل تأديب 24 ساعة، انتظرت لكي أزوره مرة ثانية، لكي أفهم ما حدث، لكن تفاجئت بخبر محاولة انتحاره". وأكَّدَت أن أخاها حاول إنهاء حياته للتخلص من كل ما يتعرض له.

قضى "موكا" ثلاث سنوات حبس بسبب مشاركته في مظاهرة لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين أمام الجمعية التأسيسية للدستور 2014 وحكمت المحكمة عليه بمثلهم بالمراقبة الشرطية وهي أن يقوم بتسليم نفسه يوميًا من الساعة السادسة مساءً حتى السادسة صباح اليوم التالي، وكان ملتزمًا بتنفيذ العقوبة المكملة من وقت خروجه من السجن في القضية المذكورة، واعتُقِلَ للمرة الثانية في 10 سبتمبر 2019 من أمام قسم قصر النيل، وتبع ذلك الحبس احتياطيًا على ذمة التحقيقات في القضية 1331 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا.

موكا واحدٌ من بين عشرات الآلاف من المعتقلين الذين يتعرَّض المئات والآلاف منهم للتدوير في قضايا مُلفَّقة بغرض إمعان النظام في التنكيل بهم.

وفاة 5 معتقلين في أماكن الاحتجاز في أقل من أسبوعين



بقلم: ممتاز يحيى

تُوفي 5 معتقلين على الأقل في أقل من أسبوعين، بحسب منظمات حقوقية.

تُوفي المهندس المعتقل محمد محمد أنور، 70 عامًا، في 2 أغسطس الجاري داخل محبسه بسجن جمصة شديد الحراسة، يذكر أنه من محافظة الإسماعيلية معتقل منذ عام 2013 وتم الحكم عليه بالسجن 15 عامًا.

وقد أبلغت الأجهزة الأمنية أسرة خالد سعد العدوى، 48 عامًا، بوفاته داخل أحد مقرات الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن الوطني.

وكان خالد، صاحب مصنع بانشو للملابس الجاهزة، قد اختطفته قوة أمنية في 17 يوليو الماضي، ليختفي قسريًا منذ ذلك الوقت وحتى تلقي أسرته اتصال يوم 3 أغسطس لاستلام جثمانه، ودفنه بمسقط رأسه بمحافظة أسيوط.

وقد أعلنت منصة "نحن نسجل" وفاة رجل الأعمال تاج الدين عبد الله علام يوم 10 أغسطس الماضي. ظل تاج الدين ظل رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من عامين، حيث كان رهن الاعتقال منذ يونيو 2019 على ذمة القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة، والمعروفة إعلاميًا بـ"تحالف الأمل"، وقد تم تدويره على ذمة قضية جديدة بنفس الاتهامات منذ عدة أسابيع قبل وفاته.

جدير بالذكر أيضًا أنه تم التحفظ على أمواله وممتلكاته، ومُنِعَ من السفر خارج البلاد.

وشهدت الـ24 ساعة الماضية وفاة اثنين من المعتقلين، أحدهما يُدعى وليد صالح سعودي، عضو حزب البناء والتنمية، داخل قسم أول المحلة، نتيجة سوء التهوية وارتفاع درجة الحرارة وهو ما تسبب له بأزمة صحية نتيجة إصابته بمرض الربو.

اعتُقِل صالح سعودي منذ أسبوع، وظل رهن الاختفاء القسري بمقر الأمن الوطني بالمحلة حتى عُرِضَ على النيابة أمس الأربعاء 11 أغسطس، وقررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة، ووافته المنية قبل إنهاء الإجراءات.

وقد تُوفي محمود عبد الحكيم الهمشري، 43 عامًا، داخل محبسه نتيجة للإهمال الطبي. يذكر أنه من محافظة الشرقية مركز منيا القمح، حيث كان يقضي حكمًا بالسجن لمدة 5 سنوات بعد اعتقاله عام 2019 وإخفائه قسريًا لفترة، وكان يعمل إمامًا وخطيبًا بالأوقاف، وله 3 أبناء.

وكان 4 معتقلين قد تُوفوا داخل أماكن الاحتجاز في شهر يوليو الماضي، وفقا لمركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، في حين تُوفي 7 معتقلين داخل أماكن الاحتجاز خلال شهر أغسطس 2020 حسب حصر منصة "نحن نسجل".

و4 حالات وفاة في أماكن الاحتجاز في يوليو

أصدر مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب تقريره الشهري بعنوان "حصاد القهر في يوليو" لرصد انتهاكات الأجهزة الأمنية خلال شهر يوليو الماضي.

رصد التقرير 4 حالات وفاة في مكان الاحتجاز، منهم حالتان في سجنيّ طرة وسجن شديد الحراسة 2 بالقاهرة، وحالة وفاة في سجن المنيا، وحالة وفاة في سجن وادي النطرون 430 بمحافظة البحيرة. ورصد التقرير كذلك 16 حالة إهمال طبي متعمد.

ورصد التقرير 21 حالة إخفاء قسري نُشِرَ عنها في وسائل الإعلام في يوليو 2021، منهم حالة في 2020، وحالتين في 2019، و9 حالات في 2018 ، و4 حالات في 2017، وحالتين في 2015، و3 حالات في 2013.

وتم رصد 41 حالة تكدير فردي، و3 حالات تعذيب فردي، وحالتين تكدير/تعذيب جماعي، بالإضافة إلى 8 حالات عنف دولة.

حل كاريكاتيري لكوارث السكة الحديد.. الحكومة تقامر بحياة المصريين



بقلم: مصطفى عبد الغني

في خطوة أقرب للسخرية منها إلى الواقع، قررت هيئة السكة الحديد ترك العربة الأخيرة من كل القطارات فارغة من الركاب، وذلك لتقليل عدد ضحايا كوارث تصادم القطارات، بحسب تصريحات مسؤولين لوسائل إعلام مصرية، بدلًا من معالجة المشكلة الأساسية، ألا وهي صيانة وتطوير منظومة السكة الحديد التي يستخدمها الكثيرين من المصريين (920 رحلة لما يقرب من مليون راكب يوميًا).

الحكومة تهرب من مسئوليتها كي تبقي أولوياتها كما هي، ومرافق الشرائح الأدنى من المجتمع في ذيل هذه الأولويات. هذا ليس جديدًا؛ كان السيسي قد عبَّرَ عن تجاهل المرافق المُوجَّهة لعامة الشعب حين قال في أحد مؤتمراته في مايو 2017: "بدل ما نصرف 10 مليار لتطوير السكة الحديد، نحطهم في البنك وناخد مليار جنيه فوائد"، في حين أعلن السيسي منذ أشهر عن مشروع القطار الكهربائي السريع الذي ستنفِّذه شركة سيمنز الألمانية، والذي يربط العين السخنة بمدينة العلمين الجديدة، مرورًا بالعاصمة الإدارية الجديدة، بتكلفة تبلغ نحو 360 مليار جنيه.

يعاني مرفق السكة الحديد من عقود من الإهمال في الأمن الصناعي، وتخفيض الإنفاق على الخدمات المقدَّمة للمواطنين أدى إلى وقوع العديد من كوارث تصادم القطارات ببعضها البعض ونتج عنها مئات الوفيات والإصابات. حصدت حوادث القطارات أرواح ما يقارب الـ 700 مواطنًا في عشر حوادث فقط هم الأكبر على الإطلاق؛ بدايةً بحريق قطار العياط عام 2002، الذي راح ضحيته 373 شهيد، مرورًا بحادث قطار رمسيس منذ عامين، وحادث قطار سوهاج في مارس الماضي الذي أسفر عن سقوط عشرات الضحايا ما بين قتيل ومصاب، وخروج قطار كان متجهًا من القاهرة إلى المنصورة عن القضبان مما تسبب في سقوط عدد من الإصابات دون وفيات، وحادث طوخ في أبريل الماضي الذي أدى إلى وفاة وإصابة العشرات.

تقرير: زيادة الاحتجاجات الجماهيرية عالميًا بنسبة 36% منذ أزمة 2008

بقلم: مصطفى عبد الغني

ارتفع عدد الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية الحاشدة بنسبة 36% منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009، لتصل إلى متوسط 482 احتجاجًا سنويًا في العقد الذي تلى الأزمة المالية العالمية، مقارنة بمتوسط 355 احتجاجًا سنويًا خلال العقد حتى 2009، وفقًا لتقرير نشرته مجموعة Chau-cer العالمية للتأمينات والخدمات المالية الأسبوع الماضي.

لاحظ التقرير ارتفاعًا في عدد المظاهرات الجماهيرية الحاشدة في كل من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ارتفع متوسط الاحتجاجات السنوية في أوروبا بنسبة 71% ليصل إلى 157 مظاهرة حاشدة سنويًا في الفترة من 2010 - 2019 مقارنة بـ 92 مظاهرة سنويًا في الفترة من 2000 - 2009. أما عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد ارتفعت من 22 مظاهرة سنويًا إلى 72 مظاهرة سنويًا بنسبة 229%.

أدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي إلى مزيد من الإجراءات التقشفية تراوحت بين تقليل الإنفاق على الدعم الاجتماعي إلى زيادة الضرائب مما أدى إلى اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية على مستوى العالم.

في الولايات المتحدة، ومع زيادة الزخم الذي اكتسبته حركة "حياة السود مهمة"، ارتفع عدد الاحتجاجات الحاشدة من 2553 إلى 6545 مظاهرة العام الماضي بنسبة زيادة 156%. وشهدت ألمانيا أكبر ارتفاع في عدد الاحتجاجات الكبيرة بين الاقتصادات الأوروبية الكبيرة بنسبة زيادة 247% تليها فرنسا بنسبة زيادة 108%.

وأدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية إلى تراجع في نسبة الصادرات وانخفاض في المساعدات وتدفقات رؤوس الأموال أدت إلى مزيد من سياسات التقشف تقليل الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي. كما شهد العقد الماضي ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى زيادة ثابتة في الاحتجاجات بسبب الأزمات الاقتصادية في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل زيادة أسعار الوقود والمشاكل الأمنية في نيجيريا واحتجاجات جنوب إفريقيا بسبب الرسوم الدراسية وتجميد الحد الأدنى للأجور.

وشهد الاقتصاد العالمي، العام الماضي، أكبر نسبة انكماش اقتصادي منذ الكساد الكبير نتيجة لتفشي جائحة كورونا. وتشير أحداث العقد الماضي أن مزيد من الاضطرابات السياسية والاحتجاجات الشعبية ستظهر في السنوات القادمة في أعقاب جائحة كورونا.

طالبان – الإرهاب الذي صنعته الولايات المتحدة

*** ترجمة: تيار اليسار الثوري - سوريا**

تستعيد حركة طالبان الإسلامية السيطرة على أفغانستان بعد عقدين من الاحتلال الغربي، مقال للرفيق نيك كلارك من صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية.



فرّ مئات الآلاف من الأشخاص بعد أن بدأت طالبان تستعد للسيطرة على مساحات شاسعة من أفغانستان، ويمكن للحركة الإسلامية المسلحة التي أطاح بها الغزو الأمريكي منذ ما يقرب من 20 عامًا أن تتولى زمام الأمور مرة أخرى قريبًا.

أسست حركة طالبان نظامًا وحشيًا خانقًا ورجعيًا عندما شكلت حكومة أفغانستان في التسعينيات. لذا، قررت الولايات المتحدة غزوها في عام 2001 على أنه نوع من المغامرة التحريرية لإخراج أفغانستان من "العصور الوسطى". ومع ذلك ، لم تمثل طالبان شيئًا رجعيًا بطبيعته أو متخلفًا في المجتمع الأفغاني.

في الواقع ، لم يتم تقديم الحركة – ونمطها الإسلامي الخاص – إلى أفغانستان إلا مؤخرًا، ولم تكن لتسيطر على أفغانستان بهذه السرعة في عام 1995 لولا الفوضى التي خلفها المقاتلون المدعومون من الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. قبل ذلك، كانت أفغانستان قد حاربتها الجماعات الإسلامية المتصارعة – المجاهدين. تم تسليحها وتمويلها من قبل الولايات المتحدة للقتال ضد جيش الاحتلال الروسي ، الذي غزا أفغانستان في عام 1979.

جاء جزء كبير من مقاومة الاحتلال الروسي من مجموعات حرب عصابات ومقاتلين محليين، تم تنظيمهم حول القرى والمستوطنات، بدلاً من منظمة مركزية واحدة، لكن الولايات المتحدة رأت في دعم مجموعة من جماعات المجاهدين فرصة لهزيمة أكبر منافس لها في العالم; ومع ذلك، بمجرد طرد روسيا، تقاتلت مجموعات المجاهدين المتنافسة، التي كان لقادتها مصالح وأفكار متناقضة حول كيفية إدارة أفغانستان، وقد ظهرت طالبان كبديل لهم جميعًا.

نشأ أعضاؤها ومقاتلوها كطلاب في مدارس دينية في مخيمات اللاجئين الأفغان في باكستان المجاورة. كانت هذه المدارس مدعومة من قبل الولايات المتحدة وحليفتها السعودية لإبقاء اللاجئين الأفغان تحت نفوذهم، وقاموا بتدريس نسخة محافظة ومتشددة من الإسلام أقرب إلى الوهابية السعودية من تلك المقبولة في معظم أفغانستان.

بموافقة باكستان والولايات المتحدة، دخلت طالبان أفغانستان وسرعان ما سيطرت على معظم البلاد. بالنسبة للعديد من الناس العاديين، بدا أن طالبان توفر النظام والأمن وسط حطام الحروب. بالنسبة للولايات المتحدة، بدت طالبان وكأنها حكومة مستقرة يمكنها التعامل معها، وشمل ذلك السماح لشركة نفط أمريكية بتشغيل خط أنابيب عبر شمال غرب البلاد.

ومع ذلك، لم تكن طالبان مجرد دمية في يد الولايات المتحدة، بل كانت لها مصالحها وأفكارها التي تتعارض مع سيطرة الولايات المتحدة; كما أنها كانت تؤوي مجموعات تحدت القوة الأمريكية، مثل القاعدة.

في مطلع القرنين العشرين والحادي والعشرين، أراد الجنرالات والمخططون الأمريكيون إعادة تأكيد هيمنتهم على جميع أنحاء العالم. كانت الولايات المتحدة بالفعل متحمسة لخوض معركة عندما هاجمت القاعدة في 11 سبتمبر 2001.

غزت الولايات المتحدة أفغانستان لإظهار أن أي شخص يجرؤ على ضرب الولايات المتحدة سوف يتم سحقه، كما تم تصميم الغزو لتمهيد الطريق لغزو العراق بعد ذلك بعامين، لكن على الرغم من أن الاحتلال نجح في الإطاحة بطالبان وتنصيب حكومة صديقة للولايات المتحدة، إلا أنه لم يقضي على طالبان; وبدلاً من ذلك، أصبحت طالبان شبكة حرب عصابات لامركزية ومتمردة مقر قيادتها في باكستان.

دفع الفقر والبؤس الناجم عن الغزو – والكراهية من فظائع جيوش الاحتلال– العديد من الشباب الأفغان إلى صفوف طالبان، فقد انجذب الشباب الأفغاني لطالبان كفرصة لبديل أو لحكومة ظل أو ببساطة من أجل الرواتب التي تمنحها طالبان للمجندين في صفوفها. لهذا السبب لم تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على أفغانستان بالطريقة التي تريدها، وفي الوقت نفسه لدى طالبان حوالي 60 ألف مقاتل بدوام كامل بالإضافة إلى متطوعين بدوام جزئي.

إن مرونة الحركة، والتي ستعني على الأرجح أنها ستعود لإنشاء شكل من أشكال الحكومة، ليست فقط هزيمة مذلة للإمبريالية الأمريكية –إنها نتيجة مباشرة لها.

*** المقال مترجم عن صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية**

نساء أفغانستان بين الاحتلال وطالبان

بقلم: سيد صديق

منذ سقوط العاصمة كابول في يد حركة طالبان، مع انسحاب القوات الأمريكية وحلفائها، أثيرَت الكثير من النقاشات حول أفغانستان، وبالأخص حول المستقبل الذي ينتظر النساء الأفغانيات في ظلّ حكم طالبان. ومن المُتوقَّع أن تستأنف سلطة طالبان أشكال الاضطهاد والقمع الذي كانت تمارسه على النساء أثناء فترة حكمها من 1996 إلى 2001.



مظاهرة نسائية في كابول ضد قوانين الزواج المحافظة - أبريل 2009

إحدى المشكلات الرئيسية في الكثير من النقاشات الجارية هي أنها تدور حول ما فعلته القوات الأمريكية خلال عقدين بخصوص النساء، وما ستفعله طالبان في المستقبل إزاءهن، لكن مع اعتبار النساء أنفسهن مفعول به في كلتا الحالتين. مشكلةٌ أخرى في هذه النقاشات أيضًا هي تصوير القوات الأمريكية، والحكومات الأشبه بالدمى التي نصَّبَتها، وكأنها كانت بمثابة الدرع الذي حمى حقوق النساء الأفغانيات. يقول أنصار هذه الفكرة إن حياة النساء في أفغانستان شهدت تحسنًا خلال عشرين عامًا من الحكومات التي فرضها الغزو الأمريكي. لكن هذا ليس إلا خرافة.

يبني الكثير من المُعلِّقين الليبراليين حول العالم ادِّعاءهم على أدلةٍ ضئيلة للغاية ومحصورة في مناطق محدودة من كابول ولأعدادٍ لا تكاد تُذكَر من النساء. والحقيقة أن ما يشيرون إليه من مكتسبات مُنِحَت للنساء، هي إما زائفة تمامًا وإما غارقة في الفساد والكذب.

الصواريخ الأمريكية لا تجلب التحرر

الدلائل على الفساد لا حصر لها. على سبيل المثال، أحد البرامج التي دشَّنتها الولايات المتحدة كان برنامج Promote، بقيمة زهاء 420 مليون دولار، وكان من المفترض أن تستفيد منه 75 ألف امرأة أفغانية في فرص التدريب والعمل. لكن عندما خضع البرنامج للمراجعة والتدقيق في عام 2016، كان من المستحيل تحديد أين أُنفِقت هذه الأموال وإلى أين ذهبت. هذه الأموال وغيرها كانت تذهب مباشرةً إلى أرصدة رجال حامد كرزاي ومن بعده أشرف غني. كانت مثل هذه البرامج، بل والتعديلات التشريعية وغيرها، إجراءاتٍ تجميلية من أجل أن تكسب الحكومة الأفغانية الفاسدة والموالية للاحتلال ثقة الأطراف الدولية والجهات المانحة، لا ثقة النساء الأفغانيات.

منذ البداية، في العام 2002، وقَّع كرزاي، الرئيس آنذاك، "إعلان الحقوق الأساسية للنساء الأفغانيات"، واعدًا إياهن بالحقوق المدنية، وفرص التعليم والعمل، وتحديد ملبسهن كيفما يشأن. لكن واقع عشرين عامًا من الغزو والحرب الأمريكية يرسم صورةً مُلطَّخة بالاضطهاد والعنف والحرمان لهؤلاء النساء.

في العام 2009، بعد ثمان سنوات من الغزو الأمريكي، أفادت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، في تقريرٍ لها، بأن "الواقع الحالي لحياة النساء الأفغانيات مُحاصرٌ بالعنف، وتُحرَم النساء من أغلب حقوقهن الإنسانية الأساسية". وفي العام نفسه، مرَّرَت الحكومة الأفغانية قانونًا يفرض على الزوجة طاعة زوجها في العلاقة الجنسية وإلا تخضع لمعاقبة القانون، ما يتناقض مع الدستور الذي وضعته هذه الحكومة من الأصل.

وعلى صعيد التعليم، مثلًا، فإن نسبة الأمية بين النساء في أفغانستان هي الأسوأ في العالم أجمع، إذ تبلغ 82% بين النساء من 15 إلى 24 عامًا، مقابل 50% لدى الرجل في العمر نفسه. أما عن الصحة، يفيد تقريرٌ آخر لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان بأن الزواج المبكر والحمل المتكرِّر لدى النساء الأفغانيات، خلال العقدين الأخيرين، أدَّى إلى معدَّل وفيات وصل إلى 1900 من كلِّ 100 ألف امرأة، وهو المعدَّل الأعلى عالميًا. وخلال العقدين أيضًا، لم يتجاوز الإنفاق على الصحة 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي (في مصر 1.6%، والمتوسط في الدول المحيطة بأفغانستان في جنوب آسيا 5%)، وكان ذلك من أسباب أن متوسِّط عمر المرأة الأفغانية 44 عامًا فقط!

الاغتصاب والتحرش الجنسي أيضًا أمورٌ شائعة في أفغانستان، ولا يوجد قانونٌ يحمي الناجيات من الاغتصاب بشكلٍ مباشر، ولا يُبلَّغ عن أغلب الحالات. وفي ديسمبر 2018، حدَّدَت مجلة تايم الأمريكية أفغانستان باعتبارها البلد الأسوأ في العالم بالنسبة للنساء.

ليس كلُّ ذلك إلا لمحة بسيطة عن "التحرُّر" الذي جلبته الطائرات والصواريخ الأمريكية!

تحرر النساء بيد النساء

لم تُطرَح حقوق النساء في أفغانستان على الأجندة الأمريكية إلا عندما استُخدِمَت كذريعةٍ إضافية للغزو والحرب، لتنال الإمبريالية الأمريكية موطئ قدمٍ في وسط آسيا. وحينها، أخذت وسائل الإعلام الغربية تروِّج لذلك بحماسةٍ شديدة. على سبيل المثال، قالت السيدة الأولى للولايات المتحدة آنذاك، لورا بوش، إن الحرب تهدف إلى "تحرير النساء الأفغانيات"، والعبارة نفسها كرَّرَتها شيري بلير، زوجة توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا وقتذاك وحليف بوش في الغزو.

أغلب الظن أنهم كانوا يقصدون تحرير النساء الأفغانيات من خلال قتلهن. 70% من ضحايا الغارات الجوية كانوا من النساء والأطفال، وأبرز هذه الغارات كانت تلك الغارة الكارثية التي ضربت حفل زفافٍ وراح ضحيتها 37 من نساء وأطفال ولاية نانجارهار الأفغانية، في 3 نوفمبر 2008.

إن الفكرة القائلة بأن تحرُّر النساء قد يأتي على يد المستعمر، وليس بيد النساء أنفسهن، هي في الواقع تحقيرٌ من النساء وكأنهن غير قادرات على التحدي والكفاح من أجل التحرر، وبالتالي لابد من فرض هذا التحرر من أعلى، لا انتزاعه من أسفل. والنسوية التي تدافع عن الاستعمار كوسيلةٍ للتحرر إنما هي نسوية إمبريالية معادية للنساء أنفسهن.

هذه الفكرة ليست جديدة، بل هي تكرارٌ ممل لذريعةٍ كاذبة يبرِّر بها المستعمرون ومؤيِّدوهم أطماعهم. المثال هذه المرة من مصر. عندما غزت بريطانيا العظمى مصر في العام 1882 للسيطرة على قناة السويس وعلى القُطر بأكمله، ادَّعى اللورد كرومر، المندوب السامي في مصر آنذاك، أن الاحتلال كان بغرض "تحرير النساء"، وأصرَّ على أن المصريين "لابد أن يقتنعوا أو يُجبَروا على تشرُّب الروح الحقيقية للحضارة الغربية". الأدهى أن اللورد كرومر نفسه كان عضوًا مؤسِّسًا، ورئيسًا، لـ"الرابطة الوطنية لمناهضة تصويت النساء" في الانتخابات في بريطانيا!

خلال العقود التالية، كافحت نساءٌ مصريات من أجل تحرُّرهن، وانتزعت على مرِّ السنين والعقود بعض المكتسبات، لكن ذلك كان من خلال حركتهن الجماعية من أسفل، وليس على يد مستعمرٍ ينهبهم ويستعبدهم، بل ضده.

إن التحرر الحقيقي للنساء لن يتحقَّق إلا بيد النساء أنفسهن. والطريق الوحيد لهذا التحرر لن تشقه إلا النساء أنفسهن ضد الرجعية والاضطهاد.

الإمبريالية الأمريكية والرأسمالية والاحتجاجات الكوبية

ترجمة: شريف السيد

شهدت شوارع كوبا احتجاجات في الأسابيع الأخيرة. دفع الفقر وتأثير جائحة كورونا الكثيرين إلى توجيه غضبهم نحو الحكومة الكوبية، بينما احتشد آخرون للدفاع عنها.

يزودنا تاريخ كوبا بدروسٍ مهمة للغاية. إنه يوضح الطبيعة الوحشية لتدخل الولايات المتحدة وكيف يمكن هزيمتها. تجسِّد كوبا مثالًا ملهمًا على قدرة الشعوب على النضال ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر الوطني. لكنها ليست نموذجًا للاشتراكية.

كانت إسبانيا أول قوة إمبريالية استولت على الأرض التي صارت كوبا لاحقًا في أواخر القرن الرابع عشر. السكان الأصليون، شعب "سيبوني تاينو"، الذين عاشوا هناك هجَّرهم المستعمرون واستعبدوهم.

تصارعت الولايات المتحدة وإسبانيا على كوبا طوال القرن التاسع عشر حتى عام 1898 عندما أُجبِرَت إسبانيا على التخلي عن الجزيرة. وأعلنت كوبا استقلالها عام 1902، لكنها ظلت تحت السيطرة الفعلية للولايات المتحدة من خلال "تعديل بلات". مَنَحَ أحد بنود هذا التعديل الولايات المتحدة قاعدة التعذيب سيئة الصيت غوانتانامو في الجزيرة. ومنذ ذلك الحين، كان للولايات المتحدة دورٌ كبير في إدارة كوبا، إذ كانت تختار رؤساءها بالفعل وترسل قواتٍ لسحق أي مقاومة.

أدى ذلك إلى فترة من عدم الاستقرار السياسي. استغل الضابط العسكري فولجينسيو باتيستا الموقف وتولَّى السلطة وأصبح رئيسًا للبلاد من عام 1940 إلى عام 1944. وفي مواجهة الهزيمة الانتخابية في عام 1952، دبر باتيستا انقلابًا عسكريًا ونصَّب نفسه ديكتاتورًا مدعومًا من الولايات المتحدة. عمل باتيستا مع الولايات المتحدة والمافيا وأقسام من رأس المال المحلي لإنشاء نظام فاسد كان مرتعًا للأثرياء ورعبًا للناس العاديين. عارضت قطاعاتٌ كبيرة من الطبقة العاملة والفلاحين وحتى بعض الرأسماليين حكم باتيستا. لقد دمر حياة الناس العاديين، لكنه أعاق أيضًا نمو قطاع الأعمال المملوكة محليًا.

اعتمد باتيستا، الذي افتقر إلى القاعدة الاجتماعية، على الشرطة والجيش لسحق المعارضة. لكن هذا وحده لم يكن كافيًا لمقاومة القوى المتجمعة ضده. في يوليو 1953، اجتمعت مجموعةٌ صغيرة من الثوار من العناصر الأكثر راديكالية في الحزب الأرثوذكسي اليساري الشعبوي، وبقيادة فيدل كاسترو، هاجموا ثكنات مونكادا التابعة للجيش. سُجِنَ كاسترو بسبب الهجوم، وذهب لاحقًا إلى المكسيك. عند عودته إلى كوبا، أنشأ حركة 26 يوليو إلى جانب شقيقه راؤول وإرنستو تشي جيفارا. اتحد جيفارا وكاسترو في اعتقادهما بأن حرب العصابات المسلحة من قبل الثوار يمكن أن تشعل ثورةً اجتماعية. كان ينظر إلى نضال العمال والفلاحين على أنه مفيد، لكنه ليس مركزيًا.

قادت العديد من الجماعات الكفاح المسلح ضد قوات باتيستا طوال الفترة المتبقية من الخمسينيات من القرن الماضي، وكان الكفاح المسلح بلا شك بطوليًا. وبين عامي 1957 و1958، فَقَدَ ما يقرب من ألفيّ مقاتل من المقاومة حياتهم في ضواحي المدن. أدى القمع ضد المتمردين إلى قلب المزيد من السكان ضد الديكتاتورية والتماهي مع المقاومة. تراجع دعم باتيستا، إذ رفضت أقسام كبيرة من جيشه محاربة المتمردين، وبحلول عام 1958 انهارت دولة باتيستا.

في يوم رأس السنة الجديدة من 1959، تنازل باتيستا عن رئاسته وأعلن كاسترو انتصار الثورة. أصبح كاسترو رئيسًا للوزراء في فبراير من ذلك العام. منحت الثورة قوةً للملايين الذين يحاربون الإمبريالية في جميع أنحاء العالم. كان هناك دعم شعبي للمتمردين من الطبقة العاملة، لكن لم يكن يُنظر إلى مشاركة العمال على أنها آلية لتغيير المجتمع الكوبي.

كانت هناك محاولة إضراب عام في عام 1958، لكنه فشل. وفي العام التالي، في استعراضٍ لما يمكن أن يحققه النضال العمالي، لعِبت الإضرابات المُنظَّمة بعناية دورًا حيويًا في حماية الثورة. الطريقة التي أدت للفوز بالثورة أرست الأساس لنوع المجتمع الذي ستصبح عليه كوبا، لقد كان مجتمعًا تقرِّر فيه مجموعةٌ في القمة ما هو الأفضل للكثيرين. لقد أرادوا التغيير للجماهير، لكنهم تخلوا عن فكرة ماركس بأن تحرر الطبقة العاملة يجب أن يكون من فعل الطبقة العاملة ذاتها.

في السنوات الأولى التي أعقبت الثورة، عرف كاسترو والحزب الشيوعي المشكل حديثًا أنه يجب إجراء إصلاحات لإرضاء الجماهير. أُجرِيَت تحسينات حقيقية في الرعاية الصحية والتعليم وأصبحت أقسام كبيرة من الصناعة في يد الدولة.

لكن هذه الإصلاحات لم تفِد العمال فحسب، بل أُجرِيَت أيضًا للضغط من أجل تحول صناعي أسرع لإبقاء الاقتصاد الكوبي قائمًا على قدميه. كان بناء الاقتصاد الكوبي ضروريًا خاصة بعد أن فرضت الولايات المتحدة حظرًا على الصادرات من كوبا في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962. وقد كان لذلك آثارٌ خطيرة في بلد يعتمد بشدة على الواردات.

لعقود من الزمان، أرهبت الولايات المتحدة كوبا، وصعَّدت الغزوات ورعت الاغتيالات والهجمات الإرهابية لزعزعة استقرار الحكومة الكوبية. كانت إحدى أبرز المحاولات "غزو خليج الخنازير" عام 1961. حاول المتمردون اليمينيون المدعومون من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تدشين هجوم على الجزيرة.

بعد ذلك، أعلنت الحكومة الكوبية أن ثورتها اشتراكية. تحالفت كوبا مع روسيا. ومن خلال تداول السكر مقابل الوقود، تمكَّنت البلاد من الحفاظ على اقتصادها على قيد الحياة. نظرت الحكومة الكوبية بشكل متزايد إلى روسيا كمثال على كيفية تنظيم المجتمع. كان نموذج رأسمالية الدولة الذي كان قائمًا في أوروبا الشرقية والصين يعني أن وسائل التراكم وُضِعَت في يد الدولة وبيروقراطيتها، وليس في أيدي الرأسماليين. سمح ذلك لهذه الدول بمواصلة التنافس مع الدول المنافسة في السوق العالمية.

كان هذا هو النموذج الذي اتخذته كوبا، ليس فقط كوسيلة لمحاكاة حلفائها، ولكن أيضًا كرد فعل على الوضع الراكد للاقتصاد. لا يمكن بناء الاشتراكية في بلد واحد في روسيا، ومن المؤكد أنه لا يمكن في بلد صغير مثل كوبا. للبقاء على قيد الحياة، حدَّدت الحكومة الكوبية أهدافًا اقتصادية متفائلة. ولكن لتحقيق هذه الأهداف، أُخضِعَ العمال لضغطٍ شديد. وأدى السعي المستمر لتحقيق النمو إلى بؤسٍ في أوساط الجماهير. ومثل البلدان الرأسمالية الأخرى، اتسم المجتمع الكوبي بالقمع وسحق المعارضة. كان نضال العمال يُهاجَم على الدوام، وأُجرِيَ تقسيم الأراضي الزراعية دون إشراك الفلاحين أو عمال المزارع، وأصبحت النقابات العمالية تحت سيطرة الدولة، وما زُعِم أنه مبادئ للديمقراطية الشعبية أصبح أسلوبًا لنقل الأوامر من الأعلى.

لم تكن فترة ما بعد الثورة عيدًا للمظلومين. عانى مجتمع الميم من اضطهادٍ وحشي، بما في ذلك سجن وطرد عشرات الآلاف من المثليين والمثليات بداية من عام 1980. وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي من عام 1988 إلى عام 1991 إلى نقص الغذاء في كوبا.

ومع ذلك، نجا النظام وبدأ في البحث عن طريقة أخرى للحفاظ على اقتصاده، إذ وجد الحل في الانفتاح التدريجي على الشركات الخاصة.

بحلول بداية الألفينيات، كان هناك 405 مشروعًا مشتركًا واتفاقية شراكة مع شركات كبرى في الجزيرة، معظمها في مجال السياحة. وفي عام 2011، أُجرِيَت إصلاحاتٌ اقتصادية تسمح للشركات بالعمل بدون إدارة حكومية. وفي فبراير من العام نفسه، أعلن وزير العمل الكوبي أن كل الدولة الكوبية تقريبًا ستفتح أبوابها للأعمال التجارية. لم يؤد ذلك إلى أي تحسن في حياة الناس العاديين، بل خلق أشكالًا جديدة من الصراع الطبقي.

في لحظة ما بدا الأمر كما لو أن الولايات المتحدة قد تغير موقفها. قال الرئيس السابق باراك أوباما إنه يتحرك لتطبيع العلاقات مع كوبا، لكن لم يحدث أي تغيير جوهري. فرض خليفته دونالد ترامب 240 إجراءً لجعل العقوبات أكثر صرامة، وكل هذه الإجراءات لا تزال سارية في عهد جو بايدن.

وبالطبع، فإن الاحتجاجات أواخر الشهر الماضي هي رد فعل على نقص الغذاء الناجم جزئيًا عن العقوبات الأمريكية التي تهدف إلى تجويع كوبا. لكنها أيضًا نتاج العيش في مجتمعٍ يستغل عماله، رغم تسميته بالشيوعي، ويسمح لطبقة حاكمة بالانتعاش بينما يعيش الكثيرون في فقر.

نحن دائمًا مع كوبا ضد الإمبريالية الأمريكية. ولكن بشكل حاسم نحن أيضًا مع التحرر الذاتي للعمال، والحق في الاحتجاج والتنظيم، والحق في النضال من أجل اشتراكية حقيقية ضد الحكومة.

«نحن دائمًا مع كوبا ضد الإمبريالية الأمريكية. ولكن بشكل حاسم نحن أيضًا مع التحرر الذاتي للعمال، والحق في الاحتجاج والتنظيم، والحق في النضال من أجل اشتراكية حقيقية ضد الحكومة»

*** المقال بقلم صوفي سكواير - صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية**

اعتداءات صهيونية جديدة على غزة.. والنظام المصري يغلق معبر رفح



بقلم: ممتاز يحيى

شهد قطاع غزة حالة من التصعيد خلال الأسبوع الماضي اعتداءاتٍ من جانب قوات الاحتلال الصهيوني، وردودًا من فصائل المقاومة الفلسطينية، وذلك عقب اشتباكات على الحدود الشرقية لقطاع غزة أسفرت عن إصابة أكثر من 41 متظاهرًا جراء إطلاق جيش الاحتلال الرصاص الحي وقنابل الغاز. وقد صرحت وزارة الصحة الفلسطينية بأن 2 من المصابين، أحدهما طفل، في حالة خطيرة.

أعلن جيش الاحتلال إصابة أحد القناصين نتيجة إطلاق الرصاص عليه وأنه في حالة خطيرة بمستشفى سوروكا في بئر السبع، وكان مقطع فيديو تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي أظهر محاولة أحد المتظاهرين الفلسطينيين إطلاق النار من مسدس صوَّب فوهته نحو جدار كان يتمركز خلفه أحد جنود الاحتلال.

استجاب المئات من الفلسطينيين لنداء الفصائل الفلسطينية التي دعت إلى التظاهر يوم السبت من الأسبوع الماضي بالتزامن مع الذكرى الـ52 لحرق المسجد الأقصى، وقد قام جيش الاحتلال بقصف قطاع غزة لعدة ساعات في اليوم نفسه، فيما ردت المقاومة بإطلاق قذائف ثقيلة تجاه مستوطنة سديروت تسببت في إصابة 4 مستوطنين بجانب عدد من التلفيات في المستوطنات.

حاولت مصر والأمم المتحدة إقناع سلطات قطاع غزة بالتهدئة حسب جريدة هآرتس العبرية، في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال الاعتداء على الفلسطينيين. ودعت الفصائل الفلسطينية إلى مسيرة شعبية عصر الأربعاء المقبل لمدينة خانيونس ورفح، قرب الحدود الشرقية، وأعلنت نيتها الاستمرار في المقاومة.

ومن جانبها، قررت مصر إغلاق معبر رفح بدءًا من الاثنين الماضي، للضغط على الفصائل الفلسطينية لوقف الرد على إسرائيل، ما يعني منع حركة البضائع إلى قطاع غزة. وأشارت مصادر لموقع مدى مصر إلى أن قرار الغلق له صلة بخلافات بين السلطة بمصر وحماس تصاعدت في الأسابيع الأخيرة، على خلفية ملف المصالحة الفلسطينية، وكذلك المحادثات بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

نشر عشرات الفلسطينيين العالقين العديد من الاستغاثات على مواقع التواصل الاجتماعي عقب إغلاق معبر رفح بشكل مفاجئ، مما تسبب في شل حركة عشرات الأسر العالقة (قرابة 400 شخص) في مدينة الشيخ زويد والعريش، مطالبين الحكومة المصرية بفتح المعبر بشكل استثنائي للعودة إلى فلسطين، وقد قام أهالي مدينة الشيخ زويد باستضافة العالقين تضامنا معهم حتى انتهاء الأزمة.

وقد عبر الفلسطينيين عن رفضهم لاستخدام معبر رفح كورقة ضغط سياسية دون النظر إلى الحالات الإنسانية وحالة القطاع، عبر التدوين على هاشتاج #بكفي_حصار، خاصة أن الخطوة المصرية بإغلاق المعبر جاءت بعد أيام من لقاء رئيس المخابرات المصرية، عباس كامل، برئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بمكتب بينيت بمدينة القدس المحتلة يوم 18 أغسطس الجاري. وقد تضمن الاجتماع نقاشات تهدف إلي رفع مستوى التنسيق السياسي والأمني والاقتصادي بين إسرائيل ومصر، كما تم خلال اللقاء بحث ملف الأوضاع الأمنية والتهدئة في قطاع غزة، بجانب توجيه عباس كامل دعوة لرئيس الوزراء بينيت، للقيام بزيارة رسمية إلى مصر خلال الأسابيع المقبلة، حسب الحساب الرسمي لرئيس وزراء إسرائيل عبر تويتر . وقد شدد جيش الاحتلال الإسرائيلي من انتشاره على الحدود الشرقية لقطاع غزة، ونشر المزيد من بطاريات صواريخ القبة الحديدية وسط حالة ترقب داخل القطاع المحاصر.

وكانت السلطات المصرية قد قررت إعادة فتح معبر رفح بشكل دائم ولأجل غير مسمى من يوم 9 فبراير الماضي، على هامش المصالحة واستضافة القاهرة الفصائل الفلسطينية للتحضير لانتخابات السلطة، بعد أكثر من 5 سنوات على التضييق على القطاع. وكان تشديد الإجراءات ومنع سفر العديد من أبناء قطاع غزة من العبور بجانب ارتفاع إجمالي رسوم العبور إلى مصر، التي قد تتجاوز 2000 دولار للفرد الواحد، تسببت في تزايد الشكوى من الجانب الفلسطيني، وسط اتهامات من تسهيل العبور بشكل خاص المنتمين لتيار دحلان عبر قوائم التنسيقيات التي يعدها الجانب المصري من معبر رفح.

تصاعد الاحتجاجات في لبنان بعد رفع الدعم عن الوقود

بقلم: مصطفى عبد الغني

شهد لبنان مظاهرات، في وقت متأخر من يوم الأربعاء 11 أغسطس، احتجاجًا على قرار البنك المركزي برفع الدعم عن الوقود بداية من يوم الخميس 12 أغسطس. قام المحتجون بقطع عدة طرق، فيما فجر القرار الأخير موجة غضب على مواقع التواصل الاجتماعي مع توقعات بارتفاع وتيرة الاحتجاجات خلال الأيام القادمة في ظل الوضع الاقتصادي والصحي الكارثي الذي يعاني منه أغلب الشعب اللبناني.

كان حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، قد أعلن عن نيته رفع الدعم عن المحروقات اعتبارًا من 12 أغسطس، وسط أزمة خانقة يعاني منها اللبنانيون في ظل نقص مواد البنزين والمازوت والدواء وغيرها من السلع الأساسية وارتفاع الأسعار بشكل جنوني وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين بعدما فقدت الليرة معظم قيمتها أمام الدولار في أقل من عامين.

وأعلنت عدة مخابز عن توقفها عن العمل بسبب نقص الوقود، فيما أقفلت عدة محطات وقود أبوابها بينما تشهد محطات أخرى ازدحام غير مسبوق أدى إلى تراكم صفوف من السيارات أمام مداخل المحطات. وأعلن مستشفى المقاصد عدم قدرته عن استقبال المرضى نتيجة نقص الوقود مثل باقي مستشفيات لبنان.

ويعيش لبنان أزمة اقتصادية وصحية طاحنة نتيجة نقص الأدوية والوقود وانقطاع الكهرباء بشكل مستمر وارتفاع أسعار الخبز والمواد الأساسية إلى مستويات غير مسبوقة، وسط توقعات بارتفاعات جديدة في أسعار معظم السلع نتيجة لقرار رفع الدعم عن الوقود قد تصل إلى نسبة تضخم 100% هذا العام.

الرأسمالية والتغير المناخي

ثمة تقارير علمية تحذر من إمكانية أن يكون التغير المناخي الذي ستشهده العقود المقبلة، أسوأ مما هو متوقع، فالزيادات في معدل درجات الحرارة في اليابسة والبحار قد فاقت بكثير كل التوقعات. وعبر عدد من العلماء في مجال البيئة مؤخراً عن اعتقادهم، أنه قد تم التقليل من حجم المخاطر المتوقعة من التغيرات المناخية المقبلة.

وتشمل الآثار البيئية لزيادة درجة حرارة الأرض ارتفاع منسوب البحر والأمطار والأعاصير؛ وزيادة انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق البعوض، مثل مرض الملاريا. ويكون التغير المناخي أكثر تدميرا على الزراعة، لاسيما في البلدان الفقيرة، التي تفتقر إلى التكنولوجيا التي تمتلكها الدول المتقدمة وتساعدها في الحد من مشكلات التغيرات المناخية. ومن نافلة القول إن النتائج المباشرة لارتفاع درجة حرارة الأرض، مثل الكوارث الطبيعية الأخرى، آثارها التدميرية أعنف علي الفقراء.

أصابع الاتهام بهذا الخصوص موجهة لشركات النفط العملاقة، التي تقوم صناعاتها على مشتقات ومصادر النفط، وأغلبها موجودة في أمريكا التي تعارض التوقيع على بروتوكول كيوتو المتعلق بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة، تحت وطأة مصالح تلك الشركات، حتى وإن تسببت الكوارث البيئية في انقراض البشر كلهم. وهكذا فإن مسألة ارتفاع حرارة الأرض يجب أن ينظر إليها في السياق الاقتصادي والسياسي، فلكي نفهم التدابير الممكنة لخفض درجة حرارة الأرض، من الضروري أن نفهم كيف أن العوامل السياسية والاقتصادية تتفاعل.

من ناحية، يطالب علماء البيئة بالتوقف التدريجي عن استخدام النفط ومشتقاته الصناعية التي تلوث البيئة، وإيجاد حلول بديلة لمعالجة أزمة الطاقة. فعلى العالم إيجاد تقنيات جديدة للطاقة، وهي مصادر الطاقة البديلة التي تعتمد على الشمس والرياح، وطاقات أخرى نظيفة، تقلل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

ويشدد هؤلاء العلماء علي ضرورة استدراك الوضع فورا لأن هناك ما بين عشرين إلى ثلاثين عاما كأقصى زمن تقريبي لإيجاد الحلول. لكن هذه الحلول تفترض، من ناحية أخرى، وضع خطة عالمية جديدة لإجراء التغيير في النموذج الصناعي المتداول اليوم، كذلك يفترض وضع خطة للتغيير في صناعة التكنولوجيا. لكن كل هذه التغييرات تعد مستحيلة في الوقت الحاضر في ظل النظام الرأسمالي، فالحافز الرئيسي للتغيير في ظل المجتمع الرأسمالي، ليس قلق الإنسان علي البيئة أو رفاهية البشرية، بل السعي إلى أقصى ربح ممكن.

إذا النقطة الرئيسية في مسألة زيادة درجة حرارة الأرض هي سياسية ويجب النظر إليها علي أرضية المجتمع الرأسمالي. فعلى سبيل المثال الشركات الصناعية العملاقة المسببة للظاهرة، من شركات نفط وغاز وتعدين وسيارات، تؤثر بشدة في صياغة القرارات السياسية المرتبطة بالحد من إنتاج غازات الدفيئة بطريقة غير مباشرة، عن طريق التبرعات. فخلال الفترة من 1995 إلى 1999، تبرعت شركات النفط والغاز بمبلغ 20.8 مليون دولار للمرشحين لمجلس الشيوخ والكونجرس في الولايات المتحدة، وخلال نفس العام، منحت الصناعات التعدينية مبلغ 2.7 مليون دولار لهؤلاء المرشحين كما أعطت صناعات السيارات 3.8 مليون دولار لهم. كل هذه الصناعات لها مصلحة في استمرار النفط والفحم والغاز كمصادر رئيسية للطاقة. ومن هنا فإن وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض عملية صعبة بسبب النفوذ السياسي لهذه الصناعات العملاقة، ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن علي الصعيد العالمي.

وعلي الرغم من أن النفط والغاز معرضان للنفاد خلال هذا القرن إلا أن الصراع علي الهيمنة علي مناطق إنتاجهما تعكس بصورة جلية أن الرأسمالية العالمية ورأس حربتها الإمبريالية الأمريكية، تسعيان إلي أن يكون النفط والغاز مصدرين رئيسيين للطاقة في المستقبل المنظور. فالكل يعلم أن الولايات المتحدة خاضت أربعة حروب في العقود القليلة الماضية، في العراق ويوغوسلافيا وأفغانستان، كان النفط والغاز فيها عاملا رئيسيا. في ضوء هذه الحقائق، لا غرابة في أن كل محاولة لوضع تدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة قد ثبت عدم فعاليتها. فعملية التنافس الرأسمالي تؤدى إلي استمرار الحفاظ علي النفط والفحم في وضع مهيمن في سوق الطاقة العالمية.

في ظل النظام الرأسمالي، لا توجد إمكانية جدية للتعامل مع مشاكل البيئة. الكل يتذكر إعصار كاترينا الذي يعد أكبر كارثة تعرضت لها الولايات المتحدة. ورغم أن تلك الكارثة دمرت حياة عشرات الآلاف من الأمريكيين، إلا أن ذلك كله لم يقنع الولايات المتحدة بعد بالتوقيع على اتفاقية كيوتو بسبب أن الشركات الصناعية في الولايات المتحدة تحول دون ذلك التوقيع حتى لا تتضرر أرباحها، بالبحث عن مصادر الطاقة النظيفة، عوضا عن النفط ومشتقاته. كل ذلك يؤكد علي أن استمرار النظام الرأسمالي سيكون له أثر مأساوي على البيئة ومستقبل البشرية. لذا فإن مواجهة مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض يحتاج إلي النضال ضد النظام الرأسمالي نفسه من أجل عالم أخر شعاره البشر قبل الأرباح.

الحكومة الجزائرية تخادع بينما البلاد تحترق

ترجمة: مصطفى عبد الغني

مات 71 شخصًا على الأقل في الجزائر نتيجة لانتشار حرائق الغابات في أجزاء كبيرة من الدولة الواقعة في شمال إفريقيا. كان ارتفاع درجات الحرارة وفوضى المناخ السبب الرئيسي في تلك الحرائق، كما أدى إلى حرائق محتدمة في أجزاء أخرى من العالم. هذا هو واقع التغير المناخي، فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى انتشار الجفاف والحرائق.

يقول ماثيو جونز، الباحث في مركز جامعة إيست أنجليا لأبحاث تغير المناخ، إن متوسط عدد الأيام التي يواجه فيها حوض البحر المتوسط ظروف مناخية مناسبة لاشتعال الحرائق الشديدة قد تضاعف تقريبًا منذ الثمانينيات. وصرَّح جونز أن "التغير المناخي يفرض تحول المناطق الطبيعية حول البحر المتوسط إلى حالة قابلة للاشتعال بشكل منتظم عن طريق تجفيف الغطاء النباتي وبالتالي تجهيزه للاشتعال".

ومنذ أسبوعين، سجلت تونس أعلى مستوى لدرجة الحرارة على الإطلاق بما يزيد عن 50 درجة مئوية في القيروان. وتنتشر حرائق الغابات في الجزائر، ففي 2020 تصاعد الدخان من ما يقرب من 44 ألف هكتار من الغابات الجزائرية، يمثل الهكتار ما يعادل مساحة ملعب دولي لكرة القدم تقريبًا.

ولكن حجم الحرائق وشراستها يرتفع كلما ارتفعت درجات الحرارة. يتوقع تقدير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن درجات الحرارة في حوض البحر المتوسط سترتفع أسرع من المعدل العالمي في العقود القادمة. وتحذر الهيئة أن عشرات الملايين من الناس سيواجهون خطر نقص المياه المتصاعد، والفيضانات الساحلية والتعرض للحرارة الشديدة القاتلة.

يبلغ عدد ضحايا حرائق الجزائر حتى الآن 43 مدنيًا و 28 جنديًا. أصدرت الحكومة الجزائرية الكثير من المعلومات حول وفيات الجيش والقليل حول القرويين الذين لاقوا حتفهم. كثير من الذين ماتوا هم عمال ريفيون يعيشون في فقر مدقع وكانوا يحاولون حماية منازلهم ومحاصيلهم. نشر الناس على مواقع التواصل صورًا للقرويين المُحاصرين والماشية المذعورة وسفوح التلال التي كانت تغطيها الغابات وقد تحولت إلى كتلٍ متفحِّمة. بدأ القرويون بالعودة إلى منازلهم بعدما أجبروا على إخلائها، ليُصدَموا بحجم الدمار. أخبر أحدهم وكالة AFP الإخبارية "لم يتبق لي شيء، لقد تدمرت ورشتي، وسيارتي، وشقتي. لكنني تمكنت من إنقاذ عائلتي، لقد مات جيراني أو فقدوا أحد أقاربهم".

لقد أجرمت الدولة بتغاضيها عن ذلك التهديد. كانت هناك حرائق غابات في منطقة خنشلة في يونيو الماضي، ولكن لم يكن هناك استعداد جاد لمزيد من الحرائق من ناحية حشد الموارد مثل طائرات مكافحة الحرائق. بدأ نشر تلك الطائرات الآن فقط، والقوى الأوروبية التي أمكنها توريد تلك الطائرات تصرفت بصورةٍ بطيئة للغاية.

حاول الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، التشويش على عدم استعداد السلطات بشكل مقزز حينما وصف أغلب الحرائق بأنها "بفعل فاعل". وأعلن القبض على 22 من مشعلي الحرائق المزعومين، منهم 11 من تيزي وزو، المدينة الكبيرة في منطقة القبائل، وهي المنطقة التي كثيرًا ما تمردت على السلطة المركزية.

تعيش الجزائر في حالة تمرد منذ عامين، ومنذ شهرين قاطع ملايين الناس الانتخابات كعلامة على معارضتهم المستمرة للنظام الحاكم. كانت نسبة المشاركة في الانتخابات 30% فقط، وهي النسبة الأقل في المشاركة في الانتخابات التشريعية في الـ 20 سنة الأخيرة. ولا تزال القوات المسلحة تحتفظ بالسلطة الحقيقية.

تمثل الحرائق الأخيرة إدانة للنخبة الحاكمة في الجزائر، وللنظام الرأسمالي العالمي الذي تسبب في التغير المناخي.

*** المقال بقلم: تشارلي كيمبر - صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية**

ربيع براج: 53 عامًا على النضال ضد ديكتاتورية الدبابات الستالينية

منذ 53 عامًا، تدفَّقت الدبابات الروسية عبر الحدود مع تشيكوسلوفاكيا في الساعات الأولى من يوم 21 أغسطس 1968، بغرض الإطاحة بزعيم الحزب الشيوعي أليكساندر دوبتشيك، الذي كان قد دشَّنَ سياساتٍ إصلاحية عُرِفَت باسم "ربيع براج". وقد فتحت هذه السياسات الإصلاحية الباب أمام حركةٍ عمالية وطلابية هدَّدَت الحكم الروسي للبلاد.

لكن مباهاة روسيا بـ"استعادة النظام" في أربعة أيام تبخَّرَت في غضونِ ساعاتٍ من الغزو، إذ أثار هذا الغزو انتفاضةً كبرى في عام 1968، عام الانتفاضة العالمية ضد الحرب والاضطهاد، وضد الرأسمالية، في قلب أوروبا الشرقية -الاشتراكية من الناحية الرسمية.

خرج الطلاب إلى الشوارع، وواجهوا الدبابات (*)، ونظَّموا الاعتصامات في الجامعات. فوجئوا بمسارعة العمال إلى دعمهم، إذ انهمرت رسائل التضامن من مواقع العمل عبر البلاد إلى الجامعات.

كَتَبَ جان كافان، الذي كان قياديًا طلابيًا في جامعة تشارلز في براج ذلك العام، مستدعيًا ذكريات التضامن واسع الانتشار بين الجامعات ومواقع العمل، قائلًا: "خلقت الاعتصامات الطلابية في نوفمبر 1968 تربةً خصبة لاتفاقاتٍ عمالية طلابية على الدفاع عن ربيع براج. كان الطلاب يذهبون إلى المصانع ويلقون الخطب على آلاف العمال. وقد عزَّزَ التهديد بتنظيم إضرابٍ عام ذلك الاتفاق الدفاعي بين اتحاد الطلاب واتحاد نقابات عمال الصناعات التشيكية". أخذ الناس عبر البلاد يُمزِّقون لافتات الشوارع لإرباك القوات الغازية -اللهم إلا اللافتات التي تشير إلى الطريق المؤدي لموسكو.

رأسمالية الدولة

كان الدستور التشيكوسلوفاكي في ذلك الوقت ينص على أن "كل السلطة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تكمن في يد الجماهير العاملة". لكن في الحقيقة، لم تكن الطبقة العاملة تحوز من السلطة أكثر مِمَّا في يد نظيراتها من الطبقات العاملة في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا. إذ كانت روسيا الستالينية، وكتلتها الشرق أوروبية، تمثِّل نُظُم رأسمالية دولة لها طبقات حاكمة تجسَّدَت في بيروقراطية الدولة.

كانت الثورة الروسية التي اندلعت عام 1917، بزعامة الحزب البلشفي الثوري لفلاديمير لينين، ثورةً اشتراكيةً حقيقية استولت فيها الطبقة العاملة على السلطة السياسية ولفترةٍ وجيزةٍ من الزمن أدارت المجتمع عبر المجالس العمالية المعروفة بـ"السوفييتات". لكن الموجة الثورية التي انتشرت عبر أوروبا لم تُحقِّق تقدُّمًا كبيرًا مثلما فعلت في روسيا. وترتَّبَ على ذلك أن هَلَكَت الطبقة العاملة الروسية التي صنعت الثورة في أعقابِ غزوٍ إمبريالي استمر حتى العام 1921. وبينما فُرِّغَت السوفييتات من مضمونها، ظلَّ البلاشفة في السلطة مسئولين عن بيروقراطية ضخمة تابعة للدولة.

نمت هذه البيروقراطية على نحوٍ متزايد مع إحكام جوزيف ستالين السيطرة على مقاليد السلطة، وبدأت في تطوير مصالح طبقية خاصة بها. وبعد الحرب العالمية الثانية، فَرَضَت روسيا نظام رأسمالية الدولة الخاص بها على دول أوروبا الشرقية، مثل تشيكوسلوفاكيا.

عملت البيروقراطية الحاكمة بطرقٍ مماثلة لتلك التي اتبعها رؤساء الشركات الرأسماليين في الغرب. ففي ظلِّ الرأسمالية، تستغل الشركات العمال من أجل توليد الأرباح، وتبحث الشركات المتنافِسة عن طرقٍ جديدة لتعظيم هذه الأرباح. وبينما لم تكن هناك عمليًا منافسة من هذا النوع داخل نظام رأسمالية الدولة، كان هذا النظام ككل في منافسةٍ اقتصادية وعسكرية على المستوى الدولي.

أظهر برنامجٌ أُذيعَ على التلفزيون التشيكوسلوفاكي في أبريل 1968 كيف كانت هذه المنافسة تجري. استضاف البرنامج عددًا من المدراء الشيوعيين لشركاتٍ مملوكةٍ للدولة. في المشاهد الأولى للبرنامج، يظهر موقعُ بناءٍ نصف مكتمل، ويقول المُعلِّق: "لقد أقنعنا أنفسنا أن الإيقاع الذي تجري وفقه إعادة بناء المتاجر في شارع "نا موستكو" في براج، فضفاضٌ للغاية، في حين أنه في الحقيقة من المُفترَض أن ينتهي الأمر برمته في غضون عامٍ ونصف العام". ويضيف: "سألنا الرئيس التنفيذي لشركة البناء ما إن كان المشروع قد ينتهي في وقتٍ أقرب إذا شاركت فيه شركةٌ أجنبية". ردَّ الرئيس التنفيذي: "بالطبع هذه صحيح. لكن الفارق يكمن في الإمدادات بمواد البناء. لدى هذه الشركات الغربية أموالٌ أكثر، وتوقيتات تسليمٍ أسرع، واختيارات مفتوحة في استخدام مواد البناء".

بعد ذلك، عَرَضَ البرنامج انتقاداتٍ لطريقٍ سريع افتُتِحَ حديثًا تكرَّر عليه وقوع الكثير من الحوادث لأن الأسفلت كان رديء الجودة. لكن الرئيس التنفيذي للشركة التي تولَّت مشروع إنشاء الطريق أوضح في هذا الصدد كيف كان عمل شركته منافسًا لرأس المال الغربي، قائلًا بفخر: "ليس الأمر صعبًا. كان لدينا 390 عاملًا، وصار لدينا الآن 230 ونقوم بالمزيد من العمل. هذا ما يسمونه الإنتاجية الأفضل".

كاقتصادِ رأسماليةِ دولة، كانت الأزمة والنضال الطبقي يتناميان داخل المجتمع التشيكوسلوفاكي كما في مجتمعات السوق الحرة في الغرب. وهذه التناقضات هي التي مَهَّدَت الأرض لربيع براج. كانت تشيكوسلوفاكيا واحدةً من الدول الأكثر ولاءً لروسيا منذ الخمسينيات. وكلٌّ من وَقَفَ في وجه ذلك -بمن فيهم أعضاء الحزب الشيوعي أنفسهم- كان يتعرَّض لقمعٍ وحشي. لكن الاستقرار الذي كان مُتحقِّقًا في تشيكوسلوفاكيا بُنِيَ على أساس بيع المُنتجات الصناعية إلى دول الكتلة الشرقية الأكثر تأخُّرًا اقتصاديًا عنها، وفي أواخر الخمسينيات ضربت الأزمة الاقتصادية تشيكوسلوفاكيا. كيف إذن كان ردُّ فعلِ البيروقراطية؟ وكيف استجابت الطبقة العاملة لذلك؟

الحاجة إلى إصلاحات

في العام 1960، نَشَرَ الكاتب لاديسلاف مناتشكو كتابًا مثيرًا حمل عنوان "تقارير متأخرة". وباعتباره مُحرِّرًا للصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي السلوفاكي "البرافدا"، كَتَبَ مناتشكو عن المحاكمات الصورية وحملة التطهير التي شنَّها النظام ضد المعارضين السياسيين في الخمسينيات.

روى مناتشكو في كتابه قصص الضحايا، وكَشَفَ الفظائع التي "خسفت الأرض بأفكارٍ وأهدافٍ عظيمة". لم يكن ذلك على سبيل إحساسٍ بالذنب يضمره ضميرٌ ستاليني. ففي نفس العام الذي نُشِرَ فيه الكتاب، كان الركود الاقتصادي قد تحوَّلَ إلى كساد، وبرز مناتشكو في هذا الإطار كتعبيرٍ عن قطاعٍ متنامٍ من البيروقراطية أقرَّ آنذاك بالحاجةِ إلى إصلاحاتٍ اقتصادية.

ومن خلال كشف التنافس الداخلي بين الشركات المملوكة للدولة، أمل الإصلاحيون في تصفية الشركات



غير الكفؤة واستعادة القدرة على توليد الأرباح. في البداية، قاوَمت القيادة الستالينية المُتشدِّدة للأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، أنطونين نوفوتني، تطبيق الإصلاحات، فيما لم يرد الإصلاحيون مواجهة هذه القيادة المُحافِظة في العلن. لكن حدثين مهمين قد وقعا وكان من شأنهما دفع الإصلاحيين للتحرُّك.

أولًا، كان الغضب يتنامى في صفوف الطبقات الوسطى. في المؤتمر العام لنقابة الكُتَّاب عام 1967، ندَّدَ الروائي لودفيك فاكوليك بالنظام ككل، قائلًا: "طيلة عشرين عامًا لم تجد أيُّ مشكلةٍ إنسانية في هذا البلد طريقًا إلى الحل". لم يكن من نوفوتني إلا أن طَرَدَ فاكوليك وثلاثة روائيين معارضين آخرين وأغلق صحفهم، فيما ظلَّ الإصلاحيون واقفين دون حراك.

ثانيًا، بعد عدة أشهر لاحقة، أدى انقطاع الطاقة في مكتبة ستراهوف في براج إلى إشعال غضب الطلاب، فتظاهر حوالي 1500 منهم في مسيرةٍ من المكتبة حتى وسط المدينة، هاتفين "نريد نور.. نريد المزيد من النور"، وقوبِلوا بقمعٍ وحشي من الشرطة، وأُجبِرَ قادتهم على التجنيد بالجيش.

إصلاحيون ومحافظون

ظنَّ نوفوتني أن بإمكانه قمع الغضب المتنامي باستخدام الأساليب الستالينية المُجرَّبة. لكن هذا القمع طال الكثير من أعضاء الحزب المخلصين أيضًا بنفس القدر، مثل فلاديمير سوتشانيك، الذي كَتَب: "إنه أمرٌ مفزع بالنسبةِ لي كشيوعيٍّ قديم أن تنهال قوات الأمن الاشتراكي ضربًا على مظاهرةٍ طلابية سلمية مثلما تفعل الشرطة الرأسمالية".

جاء الخطر الأكبر على النظام بعدما بدأ الإصلاحيون البحث عن حلفاءٍ لهم خارج أروقة البيروقراطية. بدأ أنصار أليكساندر دوبتشيك بالتوجُّه إلى الطلاب والكُتَّاب، ثم شرعوا يجولون المصانع. ساعدهم ذلك في إلحاق الهزيمة بنوفوتني وإحلال دوبتشيك محله في يناير 1968. غير أن الإصلاحيين كان عليهم مواصلة الحراك ضد خصومهم المحافظين في البيروقراطية الحاكمة.

«ربيع براج آل في النهاية إلى الهزيمة، لكنه أطلق صدمةً هزَّت الاشتراكيين حول العالم، إذ فَضَحَ "اشتراكية" روسيا الستالينية، وفَتَحَ الباب أمام إمكانية بناء بديل اشتراكي حقيقي من أسفل»

نظَّموا تجمهراتٍ طلابية بالآلاف بهدف إقصاء نوفوتني عن قيادة الحزب، لكن على الجانب الآخر، كانوا يحاولون وضع حركة الطلاب في إطارٍ مُحدَّد لا تخرج عنه. قال أحد الإصلاحيين البارزين في تيار دوبتشيك، وهو جوزيف سمِركوفسكي، في خطبةٍ ألقاها على الطلاب: "لكم حقٌّ وعليكم واجب بأن تكونوا أكثر ثوريةً وراديكاليةً منَّا نحن الجيل الأقدم"، لكنه حذَّر من أن حركتهم ينبغي أن تكون "مسئولة".

كانت قيادة دوبتشيك للحزب تهدف دائمًا وفي المقام الأول لاستعادة قوة النظام المُعتل في البلاد، مع الإبقاء على قبضة النخبة الحاكمة على مقاليد السلطة. نفَّذوا بعض الوعود، كإلغاء الرقابة مثلًا، لكن الحركة انطلقت من هذا الخطاب الديمقراطي الظاهري وأرادت أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. في الوقت نفسه، بدأت الطبقة العاملة تتشكَّك في الخطاب الاشتراكي الرسمي للنظام، وتتساءل في مصلحةِ مَن يصب هذا الخطاب.

قاوَمَ الإصلاحيون بصورةٍ متزايدة النضال المستقل من أسفل. وحين نَشَرَ فاكوليك بيانًا دعا فيه الشعب لتطهير الحزب من المحافظين، ندَّدَت قيادة دوبتشيك بذلك.

تراجع الإصلاحيين واستمرار النضال

في تلك الأثناء كان حُكَّام روسيا يتابعون تصاعد الموقف والهلع يتملَّكهم، إذ كانت الأمور تنفلت من بين أيدي الإصلاحيين الذين تقلَّدوا سلطة الحزب الشيوعي، وفي النهاية أرسلوا دباباتهم لحسم الأمور.

كان مستوى المقاومة التي أبدتها حركة العمال والطلاب تعني أن على الحُكَّام الروس أن يُمهلوا وقتًا ويعيدوا فرض النظام ببطء. وهكذا سمحوا لدوبتشيك بالبقاء في منصب الأمين العام للحزب الشيوعي حتى أبريل 1969.

لكن قيادة دوبتشيك توصَّلَت إلى أن على حكومتها أن تصبح أكثر تعاونًا من أجل منع الخصوم المحافظين من العودة إلى مناصبهم. وفي محاولةٍ منها للحفاظ على الإصلاحات الاقتصادية، وقَّعت "بروتوكولات موسكو"، وتخلَّت عن الإصلاح السياسي. وضعها ذلك في مواجهةٍ مباشرة مع حركة العمال والطلاب، فهاجَمَت الإصدارات الطلابية بروتوكولات موسكو، معتبرةً إياها "استسلامًا"، وأن الحكومة "خانت الجمهورية".

ذَكَرَ اتحاد نقابات العمال في صحيفته آنذاك: "فجأة اندلعت حركةٌ اجتماعيةٌ جديدة ... لم يُدشِّنها الصحفيون ولا أساتذة العلم. هذه الموجة الجديدة إنما تُطلِقها الأصوات الجلية القاطعة للمصانع، وللأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة". لكن، في حين صارت النقابات العمالية المنبع الرئيسي لمناهضة غزو الدبابات السوفييتية، لم يكن قادة هذه النقابات قادرين على الحفاظ على استقلالية المطالب عن بيروقراطية الدولة الحاكمة.

ثم جاءت نقطةُ تحوُّلٍ رئيسية حين أقال دوبتشيك سمِركوفسكي، الذي كان عضوًا إصلاحيًا بارزًا في الحزب. ردَّ سمِركوفسكي على ذلك بأن توجَّه إلى نقابة عمال المعادن، التي هدَّدَت بإضرابٍ عام إذا ثبتت إقالته.

تدخَّلَ دوبتشيك وهدَّدَ في المقابل باتخاذِ إجراءاتٍ "قد تبدو غير ديمقراطية، لكنها ستكون في صالح الديمقراطية". فتراجَعَ سمِركوفسكي ونأى بنفسه عن حركة العمال، وسَحَبَت النقابات تهديدها بالإضرابات.

في الذكرى الأولى للغزو، أغسطس 1969، انتشرت الإضرابات العمالية في البلاد على نطاقٍ واسع، وخرج ما لا يقل عن 100 ألف متظاهر في الشوارع وسط قنابل الغاز والضرب بالهراوات، لكن سرعان ما تبدَّد الغضب كالبخار. صحيحٌ أن ربيع براج آل في نهاية المطاف إلى الهزيمة، لكنه خَلَقَ موجاتٍ من الصدمة هزَّت الاشتراكيين حول العالم، إذ فَضَحَ "اشتراكية" روسيا الستالينية، وفَتَحَ الباب أمام إمكانية بناء بديل اشتراكي حقيقي من أسفل.

هوامش:

(*) أشعل الطلاب النيران في بعض الدبابات، وسقط في النهاية ما يقرب من 100 قتيل من المتظاهرين التشيكوسلوفاك – المترجم.

*** هذا المقال مترجم عن صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية.**